أقرب إلى الوطن

هيديكي هيراتا وإم إيهان كوسي وكريستوفر أوتروك

برغم كل ما يقال عن العولمة، يبدو أن الدورات الاقتصادية تتحول لتصبح ذات طابع إقليمي متزايد

قامت قوى العولمة والأقلمة الجامحة على مدى ربع القرن الأخير بإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي. وفي حين لا تزال تدفقات التجارة الدولية تنمو بمعدل أسرع بكثير من الناتج العالمي، فإن تدفقات التجارة داخل مناطق البلدان لا تزال تسهم بدور أكثر بروزا في التجارة العالمية. وأصبحت الصلات الاقتصادية داخل المناطق أيضا أقوى بكثير مع انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، في حين بلغ حجم التدفقات المالية العالمية مستويات غير مسبوقة منذ منتصف الثمانينات، على نحو توارت معه الزيادة التي شهدتها التجارة العالمية على مدى نفس الفترة، ظلت التدفقات المالية داخل المناطق تتزايد على مدى الخمس عشرة سنة الماضية، لا سيما في أوروبا وآسيا.

ويبدو أن هذه التطورات قد أثرت على تطور الدورات الاقتصادية العالمية والإقليمية بطرق غير متوقعة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من وجود صلات عالمية قوية في المجالين التجاري والمالي، تباين أداء النمو بصورة كبيرة بين المناطق المختلفة منذ الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (Kose and Prasad, 2010). وأبدت بعض المناطق – مثل آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء – صمودا مدهشا خلال أسوأ فترات الأزمة المالية وسرعان ما عادت إلى النمو، بينما شهدت مناطق أخرى – بالدرجة الأولى أمريكا الشمالية وأوروبا – انكماشات عميقة ومطولة أتبعت بحالات تعاف واهنة أوركود مزدوج.

وقد أثار هذا السلوك مسألة ما إذا كانت العوامل الإقليمية قد ازدادت أهمية كقوى دافعة للدورات الاقتصادية في حقبة من العولمة. فمن ناحية، يتوقع أن تترجم عولمة التجارة والمالية إلى صلات أقوى بين الدورات الاقتصادية الوطنية وتؤدي في نهاية المطاف إلى حالة تتحرك فيها الدورات الاقتصادية معا في آن واحد على نطاق العالم. ولكن من ناحية أخرى، إذا كانت آثار الصلات الإقليمية أقوى من آثار الصلات العالمية والصدمات الإقليمية، وكان تأثير الصدمات التي تقع على مستوى المناطق – أي الأحداث غير المتوقعة التي تؤثر على منطقة بأسْرها – على النشاط الاقتصادي أكبر من تأثير الصدمات العالمية، فإنه يتوقع أن تكون الدورات الاقتصادية إقليمية بصورة متزايدة.

وتعجز النظرية الاقتصادية عن توفير توجيهات قطعية بشأن تأثير تزايد التجارة والصلات المالية الدولية على درجة التوافق الزمني بين الدورات العالمية والإقليمية. ونتيجة لذلك، نلجأ إلى منهج تجريبي جديد يملك إمكانات تقديم منظور شامل عن أهمية الدورات الاقتصادية العالمية والإقليمية (Hirata, Kose, and Otrok، على قيد الإصدار).

وقمنا على وجه التحديد باستخدام منهجية أعدت حديثا لدراسة الأدوار التي يسهم بها العاملان العالمي والإقليمي في دفع الدورات الاقتصادية الوطنية. وانتهينا إلى استنتاج مدهش مؤداه أن العوامل الإقليمية، وليس العالمية، تضطلع بدور متزايد الأهمية في تفسير الدورات الاقتصادية الوطنية.

دراسة الدورات الإقليمية

أتاحت لنا هذه المنهجية دراسة التقلبات في ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية رئيسية لكل بلد؛ وهي الناتج، والاستهلاك، والاستثمار. وثمة ضرورة حاسمة لعزل تقلبات الدورات الاقتصادية التي تعزى إلى العوامل الإقليمية (على سبيل المثال، الحركات الدورية الإقليمية الشائعة الناشئة عن الصلات التجارية والمالية الإقليمية، والصدمات الإقليمية، والسياسات المنفذة على صعيد إقليمي) عن التقلبات الناشئة عن عوامل عالمية (وهي حركات دورية عالمية النطاق تعزى إلى الصلات العالمية أو الصدمات التي تقع على نطاق عالمي).

أين توجد

شملت الدراسة ١٠٦ بلدان قسمت إلى سبع مناطق على النحو التالي:

المناطق	البلدان
أمريكا الشمالية (٣)	كندا والمكسيك والولايات المتحدة
أوروبا (١٩)	النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة
أوقيانوسيا (٢)	أستراليا ونيوزيلندا.
أمريكا اللاتينية والكاريبي(٢٢)	الأرجنتين وبربادوس وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وغيانا وهايتي وهندوراس وجامايكا ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وترينيداد وتوباغو وأوروغواي وفنزويلا
آسيا (١٥)	بنغلاديش والصين وكوريا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والهند وإندونيسيا واليابان وماليزيا ونيبال وباكستان والفلبين وسنغافورة وسري لانكا ومقاطعة تايوان التابعة للصين وتايلند
إفريقيا جنوب الصحراء (٣٧)	بنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون والرأس الأخضر وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية وإثيوبيا وغابون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا-بيساو وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وسيشيل وجنوب إفريقيا وتنزانيا وتوغو وأوغندا وزامبيا وزمبابوي
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٨)	الجزائر ومصر وإيران وإسرائيل والأردن والمغرب وسوريا وتونس.

ملاحظة: العدد بين القوسين يشير إلى عدد بلدان المنطقة.

وتقسم منهجيتنا العوامل التي تدفع الدورات الاقتصادية الوطنية إلى عوامل عالمية وإقليمية وقُطرية مخصصة. ويمثل العامل العالمي التقلبات التي تشترك فيها جميع البلدان وجميع المتغيرات الثلاثة في كل بلد. ويرصد العامل الإقليمي التقلبات التي تشترك فيها منطقة معينة من البلدان. ويمثل العامل القُطري المخصص التقلبات التي تشترك فيها جميع المتغيرات الثلاثة في بلد معين.

وقمنا بتطبيق هذه المنهجية على مجموعة بيانات تحتوي ١٠٦ بلدا وتغطي الفترة ١٩٦٠–٢٠١٠. وقسمنا عينة البلدان إلى سبع مناطق (راجع الجدول): أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأوقيانوسيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. ويفيد تقسم البلدان إلى مجموعات حسب المنطقة بشكل خاص في تحديد العوامل الإقليمية، لأن البلدان القريبة جغرافيا من بعضها البعض تترابط فيما بينها غالبا بصلات اقتصادية أقوى، فيرجَّح من ثم أن تتأثر بأنواع متشابهة من الصدمات (الخاصة بمنطقة بعينها). وقد أتاح لنا الطول النسبي للفترة الزمنية التي تغطيها البيانات أن ننظر في فترات فرعية متمايزة ونحلل التغيرات في الدورات الاقتصادية التي حدثت خلال حقبة العولمة الأخيرة (١٩٨٥–٢٠١٠) مقارنة بالفترة الأسبق.

مصادر الدورات الاقتصادية

قمنا أولا بتقصي الأهمية النسبية للعوامل المختلفة وراء تقلبات الدورات الاقتصادية على مدى الفترة ١٩٦٠–٢٠١٠. وبدلا من أن نبين النتائج بصورة منفصلة لكل بلد، عرضنا متوسطات كل منطقة، أو قمنا في الحالات التي تناولنا فيها متغيرا محددا بعرض المتوسط على نطاق جميع البلدان بالنسبة لذلك المتغير.

وتفسر العوامل المشتركة – العامل العالمي والعوامل الإقليمية الخاصة بالمنطقة لكل بلد – حصة كبيرة من تقلبات الدورات الاقتصادية (راجع الرسم البياني ١). وفي المتوسط، تفسر هذه العوامل في مجموعها نحو ٢٥٪ من تقلبات الناتج. ويفسر العامل العالمي في المتوسط ١٠٪ من التنوع في نمو الناتج في جميع بلدان العيِّنة، بينما يسهم العامل الإقليمي في المتوسط بدور أهم قليلا من العامل العالمي. ويفسر العاملان العالمي والإقليمي أيضا نحو ١٥٪ من تقلب معدلات نمو الاستهلاك والاستثمار.

ولدراسة الطريقة التي تطورت بها الدورات العالمية والإقليمية، قمنا بتقسيم عينتنا إلى فترتين، هما ١٩٦٠–١٩٨٤ و ١٩٨٥–٢٠١٠. وتوجد بشكل عام أعداد متساوية للمشاهدات في كل من الفترتين، ولكن كانت هناك زيادة كبيرة في التدفقات التجارية والمالية العالمية في الفترة الثانية. وإضافة إلى ذلك، أصبحت الصلات الإقليمية أقوى كثيرا خلال الفترة الثانية – بدليل الزيادة السريعة في عدد اتفاقات التجارة الإقليمية (من ٥ اتفاقات في عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ٢٠٠ اتفاق في عام ٢٠١٠). وتتزامن أيضا بداية الفترة الثانية مع حدوث تراجع هيكلي في تقلب الدورات الاقتصادية في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية (المسماة حقبة الاعتدال الكبير) التي استمرت حتى وقوع الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩.

وقد تراجع متوسط إسهام العامل العالمي في تقلبات الناتج بصورة كبيرة في الفترة الثانية – من ١٣٪ إلى ٩٪ لجميع بلدان العيِّنة. وكان هذا النمط قائما أيضا بالنسبة لتقلبات الاستهلاك، بينما زادت أهمية دور العامل العالمي في تفسير تقلبات الاستثمار زيادة طفيفة (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة العليا). وكانت هذه الأنماط قائمة أيضا بل أقوى في الواقع في معظم الحالات عندما قمنا بتقييم مساهمات العوامل المختلفة في تفسير الدورات الاقتصادية في المناطق المختلفة (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة السفلى). وبدا أن العامل العالمي يسهم بدور أصغر في تفسير الدورات الاقتصادية في الفترة الثانية في خمس مناطق من إجمالي المناطق السبع.

وعلى نقيض العامل العالمي، أسهم العامل الإقليمي في المتوسط بدور متزايد الأهمية بمرور الوقت في تفسير الدورات الاقتصادية

الرسم البياني ١

مصادر الدورات الاقتصادية

تفسر العوامل الإقليمية والعامل العالمي جزءا كبيرا من الدورات الاقتصادية – بما في ذلك تقلبات الناتج والاستثمار والاستهلاك.

(متوسط حصة تقلبات الدورة الاقتصادية، ٪، ١٩٦٠–٢٠١٠)

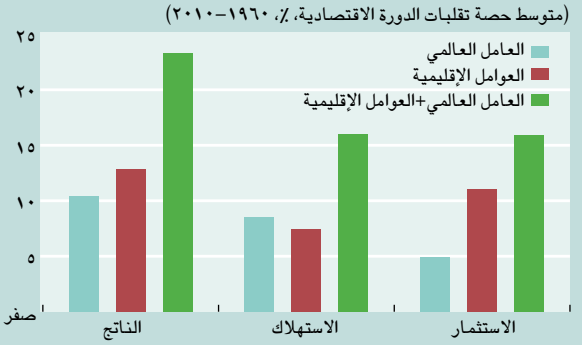

المصدر: دراسة Hirata, Kose, and Otrok (قيد الإصدار).

ملاحظة: يرتبط العامل العالمي بحركات دورية مشتركة تعزى إلى صلات عالمية أو صدمات تقع على النطاق العالمي. وترتبط العوامل الإقليمية بحركات دورية إقليمية مشتركة تعزى إلى صلات إقليمية وصدمات إقليمية وسياسات إقليمية.

(راجع الرسم البياني ٣، اللوحة العليا). وعلى سبيل المثال، مثل العامل الإقليمي في الفترة الأولى نحو ١١٪ من تلقبات الناتج وارتفع ليمثل نحو ١٩٪ خلال الفترة الثانية. وكانت هذه النتيجة أشد وضوحا في أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأوقيانوسيا، وآسيا (راجع الرسم البياني ٣، اللوحة السفلى). وعلى وجه الخصوص، مثل العامل

المستوى الذي حدثت فيه الدورات الاقتصادية في وقت واحد تحول من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي.

الإقليمي في الفترة الثانية ما يقرب من ثلث تقلبات الناتج في أمريكا الشمالية وآسيا، و ٤٠٪ في أوروبا، و ٢٠٪ في في أوقيانوسيا. وأسهم العامل الإقليمي أيضا بدور أهم في الفترة الثانية في حالة منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن زيادة التقلبات التي تعزى إلى العامل الإقليمي أصغر بكثير.

وهل أصبح العاملان العالمي والإقليمي معا أكثر أهمية؟ أحد المقاييس المفيدة لمدى تزامن الدورات الاقتصادية في بلدان العالم هو المساهمات الكلية لمجموع العاملين العالمي والإقليمي في الدورات الاقتصادية. ولم تزد الأهمية الكلية لهذين العاملين المشتركين في تفسير تغير الناتج إلا بصورة طفيفة. ولكن حتى هذا التغير الطفيف كان نتيجة لحدوث زيادة كبيرة في الأهمية النسبية للعامل الإقليمي. وتعني هذه النتائج ضمنا أن المستوى الذي حدثت فيه الدورات الاقتصادية في وقت واحد تحول من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي.

وأجرينا طائفة واسعة من التجارب للتحقق من حساسية نتائجنا. فتوصلنا أولا إلى نتائج متشابهة للغاية فيما يتعلق بالدورات الاقتصادية في الاستهلاك والاستثمار. وثانيا، قمنا بتحليل حساسية نتائجنا للتأكد من أنها لم تكن مدفوعة بفترات الأزمات (مثل الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧ أو الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩) التي يمكن أن تعظم مؤقتا الأدوار التي تضطلع بها أنواع العوامل المختلفة. وقمنا أيضا بتجريب نقاط انقطاع بديلة لفترتي العيِّنة. وإضافة إلى ذلك تحققنا من فرادى النتائج القُطرية لضمان أن المتوسطات التي عرضناها بينت أيضا مصادر تغير الدورات الاقتصادية على المستوى القُطري.

تطور الدورات

لتفسير النتائج، نظرنا إلى التغيرات في الأدوار التي اضطلع بها كل من العاملين العالمي والإقليمي.

فأولا، كان هناك في المتوسط تراجع في أهمية العامل العالمي. ويدعم هذا التغير التفسير القائل بأن التزامن القوي للدورات الاقتصادية المشاهَد خلال السبعينات وأوائل الثمانينات كان يعزى إلى اضطرابين مشتركين كبيرين – صدمتا أسعار النفط – وآثار الاضطرابات المرتبطة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، وخصوصا موقف السياسة النقدية الذي استهدف خفض التضخم في أوائل الثمانينات.

ورغم أن الأزمة المالية الأخيرة كانت أيضا صدمة عالمية كبيرة، فإن تأثيرها الكامل على مساهمة العامل العالمي لم يتحقق على الأرجح بالكامل إلى الآن – فليس لدينا سوى ثلاث سنوات من المشاهدات المرتبطة بالأزمة. ولكن عندما قمنا بتمديد العيِّنة إلى عام ٢٠١٥ باستخدام قيَم التنبؤات للمتغيرات الاقتصادية الكلية الثلاثة، انتهينا إلى استنتاجات مشابهة عضدت نتائجنا الأساسية. وتحققنا أيضا من حساسية النتائج التي خلصنا إليها بالنظر في عينة انتهت في عام ٢٠٠٧. وكانت تلك النتائج متسقة أيضا مع نتائجنا الأساسية.

وثانيا، كانت هناك في المتوسط زيادة في أهمية العوامل الإقليمية في تفسير الدورات الاقتصادية في الفترة الأخيرة. وهذه نتيجة جذابة على مستوى الحدس نظرا لأن الصلات الإقليمية أصبحت أهم بكثير في المناطق التي تشهد منذ منتصف الثمانينات زيادة كبيرة في التدفقات التجارية والمالية بين بلدانها، وهي أمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانوسيا وآسيا.

وقد اتخذت هذه المناطق خطوات كبيرة لتعزيز الصلات الاقتصادية داخل المناطق خلال الفترة الثانية. وعلى سبيل المثال، نمت الصلات التجارية والمالية داخل المناطق بصورة كبيرة على مدى ربع القرن الماضي في أمريكا الشمالية، حيث بدأت عملية التكامل الاقتصادي في منتصف الثمانينات وبلغت ذروتها بالتصديق على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) في عام ١٩٩٤. وخلال

الرسم البياني ٢

تراجع العوامل العالمية

أصبحت العوامل العالمية أقل أهمية في تفسير الدورات الاقتصادية بوجه عام.

(متوسط حصة الدورات الاقتصادية التي تعزى إلى العامل العالمي، ٪)

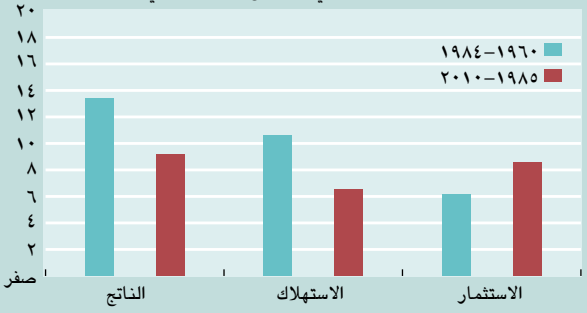

وفي خمس من المناطق السبع التي حددها المؤلفون.

(متوسط حصة تقلبات الناتج التي تعزى إلى العامل العالمي، ٪)

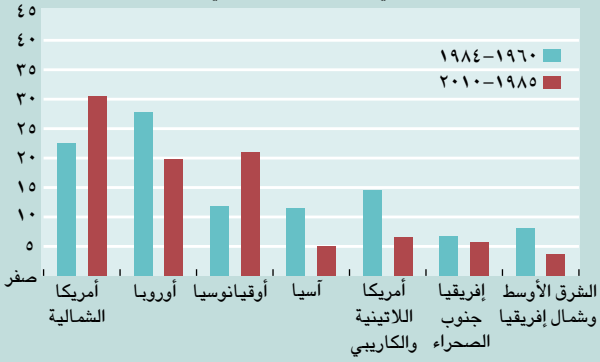

المصدر: دراسة Hirata, Kose, and Otrok (قيد الإصدار).

العقد الماضي، مثلت تدفقات التجارة داخل المناطق في المتوسط نحو ٥٥٪ من مجموع التجارة، بينما بلغت الأصول المالية داخل المناطق نحو ٢٠٪ من مجموع الأصول في منطقة أمريكا الشمالية.

وبالطبع فإن أحد أكبر مشاريع التكامل الإقليمي هو الذي حدث في أوروبا، وتمخض عن إقامة الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة اليورو. وقد مثلت تدفقات التجارة داخل المنطقة ما يقرب من ٧٥٪ من مجموع التجارة في أوروبا خلال العقد الماضي. وارتفعت حيازات الأصول داخل المنطقة من ٥٥٪ إلى نحو ٧٥٪ من مجموع الأصول على مدى نفس الفترة.

وفي آسيا، كان التكامل الإقليمي مدفوعا بدرجة كبيرة برابطة أمم جنوب شرق آسيا ولكن جرى تكميله أيضا بعدد من الترتيبات الإقليمية الثنائية. وقد شهدت المنطقة زيادة سريعة في التدفقات التجارية والمالية داخل المنطقة، وخصوصا على مدى العقد الماضي. وعلى سبيل المثال، كانت حصة تدفقات التجارة داخل المنطقة في حدود ٥٥٪ على مدى العقد الماضي.

وتغيرت أيضا طبيعة التجارة في هذه المناطق الأربع. وكانت إحدى القوى الرئيسية لدفع النمو السريع في التدفقات التجارية الإقليمية هي تسارع وتيرة التجارة داخل الصناعات، وهو ما يزيد من تزامن الدورات الاقتصادية. وخلال الفترة الثانية، قامت بلدان هذه المناطق أيضا بتعجيل وتيرة تنويع قواعدها الصناعية والتجارية. وقد أدى ذلك إلى تيسير حدوث زيادة في درجة التشابه القطاعي عبر البلدان داخل المناطق، مما أسهم بشكل أكبر في تقارب الدورات الاقتصادية.

ويمكن أن تحدث الدورات الاقتصادية الإقليمية نتيجة وقوع صدمات مترابطة – مثل الصدمات المرتبطة بتنفيذ سياسات متشابهة، أو تداعي آثار انتشارية عبر الحدود لصدمات تنشأ في أحد الاقتصادات الكبيرة. ومن السهل أن نرى مدى تأثير هذه الأنواع من الصدمات والآثار الانتشارية في بعض المناطق التي شهدت دورات إقليمية أشد وضوحا. وعلى سبيل المثال، أسهم تنفيذ سياسات مشابهة بصورة كبيرة في تقارب الدورات الوطنية في أوروبا منذ عام ١٩٨٥. وقد كان تداعي الآثار الانتشارية عبر الحدود الناشئ في الولايات المتحدة الأمريكية والصين مهما على الأرجح في تفسير الدورات الإقليمية في أمريكا الشمالية وآسيا بالترتيب.

صعود الأقلمة

تشير نتائجنا إلى أن الدورات الاقتصادية الإقليمية أصبحت أشد وضوحا بصورة متزايدة، وخصوصا في المناطق التي سجلت فيها الصلات التجارية والمالية داخل المناطق نموا سريعا منذ منتصف الثمانينات. ومن المدهش أن أهمية العامل العالمي تراجعت بمرور الوقت.

وتمثل هذه النتائج تفسيرا مختلفا لتأثير العولمة على درجة التوافق الزمني للدورات الاقتصادية. ويرى معظم المحللين أن عولمة التجارة والأنشطة المالية قد أدت إلى عولمة الدورات الاقتصادية. ولكن على عكس ذلك، تشير نتائجنا إلى أن العوامل الإقليمية قد تزايدت أهميتها كقوى دافعة للدورات الاقتصادية خلال حقبة العولمة الأخيرة – مما أفضى إلى ظهور دورات اقتصادية إقليمية.

ويرجح أن يزيد عدد الترتيبات الإقليمية التي تستهدف توسيع نطاق التكامل التجاري والمالي في السنوات القادمة. ويمكن أن تتحقق منافع اقتصادية من هذه الترتيبات، ولكن مثلما بينت التطورات الأخيرة في أوروبا بوضوح، يمكن أيضا أن تكون للسياسات ذات النطاقات الإقليمية آثار خطيرة على النمو والاستقرار على المستوى القطري. وتدعو هذه التطورات، إلى جانب ظهور دورات اقتصادية إقليمية الذي وثقناه في هذا المقال، إلى فهم أفضل لتصميم السياسات الإقليمية وانعكاساتها. ■

الرسم البياني ٣

هيمنة العوامل الإقليمية

أصبحت العوامل الإقليمية أكثر أهمية في تفسير الدورات الاقتصادية . . .

(متوسط حصة الدورات الاقتصادية التي تعزى إلى العامل الإقليمي، ٪)

. . . وخصوصا في المناطق التي ترتفع فيها مستويات التجارة فيما بين البلدان أنفسها وتكون هناك صلات مالية قوية بين البلدان.

(متوسط حصة تقلبات الناتج التي تعزى إلى العامل الإقليمي، ٪)

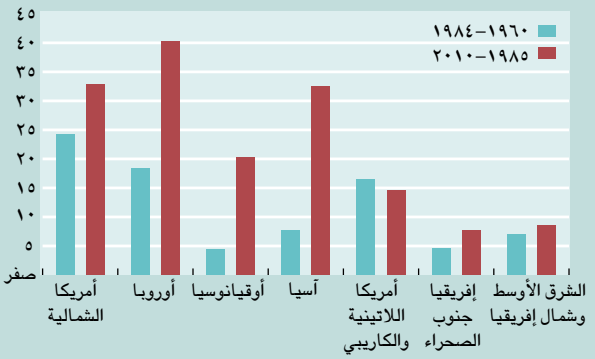

المصدر: دراسة Hirata, Kose, and Otrok (قيد الإصدار).

هيديكي هيراتا أستاذ مادة إدارة الأعمال في جامعة هوسي وأستاذ زائر في جامعة هارفارد. وإم إيهان كوسي مساعد مدير في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي. وكريستوفر أوتروك أستاذ الاقتصاد في قسم سام بي كوك بجامعة ميزوري وزميل بحوث في بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس.

المراجع:

Hirata, Hideaki, M. Ayhan Kose, and Christopher Otrok, forthcoming, "Regionalization vs. Globalization," in Global Interdependence, Decoupling, and Recoupling, *ed. by Yin-Wong Cheung and Frank Westermann (Cambridge, Massachusetts: MIT Press—also published as .(IMF Working Paper 13/19*

Kose, M. Ayhan, and Eswar S. Prasad, 2010, Emerging Markets: Resilience and Growth amid Global Turmoil *(Washington: Brookings .(Institution Press*